

كيف تدير أوكرانيا اقتصاد الحرب

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

تسبب الغزو الروسي في معاناة إنسانية واقتصادية رهيبة لأوكرانيا، والتي تواجه شتاءً من الضربات الجوية والهجمات الصاروخية على البنية التحتية الحيوية. وقد وافقت إدارة صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع على طلب أوكرانيا لمراقبة البرنامج بمشاركة مجلس الإدارة - وهو الترتيب الأول من نوعه - للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحفيز تمويل المانحين.

تحدث **Andriy Pyshnyy**، محافظ البنك الوطني الأوكراني (NBU)، إلى **Country Focus** في واشنطن حول التأثير الاقتصادي للغزو الروسي، وتحديات الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في وقت الحرب، وتوقعاته لبرنامج مراقبة صندوق النقد الدولي، تحركات لإحياء أسواق الدين المحلية وتخفيف قيود الأزمات، وكيف أثر ضعف السمع عليه.

محافظ البنك الوطني الأوكراني، أندريه بيشنني والمدير العام لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا: لقد مضى ما يقرب من ١٠ أشهر منذ غزت روسيا أوكرانيا؛

ماذا كان تأثير ذلك على اقتصاد أوكرانيا وكيف ظل المجتمع مرناً؟

خلال الأشهر العشرة الماضية، صمدت أوكرانيا في وجه أكبر عدوان عسكري واسع النطاق في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. لقد أظهر الأوكرانيون مرونة رائعة. من الصعب حتى فهم تأثير الحرب. وفقاً لتقديراتنا، ستفقد أوكرانيا ما لا يقل عن ثلث ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. خلال الأسابيع القليلة الأولى، كانت الحرب عملياً في كل مكان، إما من خلال العمليات البرية النشطة أو الضربات الجوية. كانت فترة صعبة للغاية. ومع ذلك، سرعان ما بدأ الشعب والشركات الأوكرانية في التعافي من الصدمة الأولى للحرب الشاملة. عاد بعض النازحين. تكيف الاقتصاد الأوكراني مع الحرب. تم إنشاء قطاعات اقتصادية جديدة ركزت على دعم القوات المسلحة الأوكرانية.

كان النظام المصرفي قوياً ويعمل بدون قيود وظيفية خلال الحرب بأكملها، بغض النظر عن العمليات البرية والجوية الكبيرة جداً. أوقفنا تدفق رأس المال إلى الخارج، وقمنا بتطبيق سعر صرف ثابت، واتخذنا

¹ How Ukraine is Managing a War Economy, December 22, 2022, IMF, [Link](#)

العديد من الإجراءات الضرورية الأخرى لمواجهة الأزمة. واصلت جميع البنوك تقريباً – ليس فقط البنوك المهمة بشكل منهجي – عملياتها. هذه ميزة كبيرة لأوكرانيا. بفضل هذا، هناك دعم مالي ومدفوعات للاقتصاد، والذي لا يزال يعمل بكامل طاقته. لدينا دخل من الضرائب، ونحن ندفع مدفوعات الضمان الاجتماعي، ولدينا مساعدة دولية، ويمكننا جمع المليارات لدعم القوات المسلحة.

لقد أظهر الأوكرانيون قدرة لا مثيل لها على مقاومة العدو ولكن أيضاً على التكيف مع بيئة جديدة:

ما هي تحديات تولي زمام الأمور في خضم الحرب وكيف حافظت على عمل القطاعين المصرفي والمالي؟

منذ تشرين الأول (أكتوبر)، تعرضت أوكرانيا لإرهاب الطاقة المكثف. كانت هناك تسع موجات من الهجمات الصاروخية دمرت بنيتها التحتية الحيوية – وهي منشآت رئيسة تولد وتوزع الكهرباء والتدفئة والمياه. هذا هو رعب الطاقة الواعي: لجعل الأوكرانيين يعانون في البرد والظلام. حدثت موجات الهجوم هذه خلال الفترة التي قضيتها في البنك الأهلي الأوكراني. تتركز جهودنا على التأكد من استمرار الشبكة المصرفية في العمل.

في الوقت الحالي، المشروع الأكثر أهمية هو بنك الطاقة. يتضمن ذلك إنشاء شبكة واحدة من الفروع للبنوك ذات الأهمية المنهجية في أوكرانيا. نحن نتحدث عن أكثر من ١٠٠٠ فرع في ٢٠٠ مدينة وقرية. من المتوقع أن تعمل هذه الفروع كشبكة واحدة. نحن نعمل على تطوير حلول تشغيلية لدعم هذه الشبكة، حتى في ظل ظروف التعطيم، بالكهرباء الاحتياطية، والتوصيل، والنقود. لم يتم تنفيذ أي شيء يمكن مقارنته في أي مكان في العالم.

في الوقت نفسه، أنشأت أوكرانيا محطات خاصة حيث يمكن للأوكرانيين القدوم في حالة انقطاع الكهرباء وشحن هواتفهم والتدفئة وتلقي الوجبات الساخنة. سنوفر أنظمة مصرفية، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي، في هذه المحطات المنظمة في المباني الحكومية والملاجئ الخاصة. نحن نعمل مع شبكة كبيرة من المتاجر ومحطات الوقود للتأكد من أن مواطني أوكرانيا يمكنهم الحصول على النقد عندما يحتاجون إليه.

ستكون الأولوية التالية هي تقييم البنوك في أوكرانيا من خلال التشخيص واختبارات الإجهاد. دخلت الأنظمة المصرفية في هذه الحرب في موقف جيد للغاية نتيجة الإصلاحات التي تم تنفيذها بمساعدة فنية

من صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى. مع تعافي الاقتصاد والنظام المصرفي الأوكراني، أعتقد أنه من المهم بالنسبة لنا مراجعة القيود التي تم تنفيذها خلال فترة الأزمة. في الوقت الحالي، يعمل النظام المصرفي الأوكراني مع بعض القيود الإدارية، على سبيل المثال على تدفقات رأس المال. كان شيئاً يتعين علينا القيام به لضمان استقرار الاقتصاد الكلي. مع تعافي الاقتصاد، سنراجع كل هذه العمليات ونعود إلى آليات السوق.

اختتمت أوكرانيا وصندوق النقد الدولي مؤخراً "مراقبة البرنامج بمشاركة مجلس الإدارة" أو PMB:

كيف تتوقع أن يفيد هذا أوكرانيا؟

يعد برنامج المراقبة خطوة مهمة تسمح لأوكرانيا بإظهار تطلعاتها واستعدادها للإصلاحات، بغض النظر عن الحرب. ستكون هذه أيضاً فرصة لتنسيق السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات، وتسهيل التفاعلات بين البنك الأهلي الأوكراني كمؤسسة معنية بضمان استقرار الأسعار والاستقرار المالي، ووزارة المالية، التي لديها تفويض للحصول على التمويل اللازم للحرب.

تدرك أوكرانيا مدى أهمية استخدام كل إمكانيات سوق الدين المحلي وتحقيق المهمة الإستراتيجية الهامة للتمويل لميزانية السنة المالية ٢٠٢٣. علينا أن نمول احتياجات الميزانية الضخمة التي لا تقل عن ٣٨ مليار دولار بأموال خارجية. قمنا بالتنسيق مع وزارة المالية واتفقنا على أن تمويل عجز العام المقبل لن يتم من قبل البنك المركزي، لأن هذا من شأنه أن يخلق مخاطر وتحديات إضافية لاستقرار الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من أننا بحاجة إلى مبلغ قياسي من المال، فإن حكومة أوكرانيا ووزارة المالية والبنك الأهلي الأوكراني تخطط لتمويل الميزانية من خلال التعاون مع ائتلاف المانحين وسوق الدين المحلي وكذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي.

نعتقد أن برنامج المراقبة سيكون أحد العناصر الرئيسية التي ستسمح لأوكرانيا بجذب التمويل من تحالف الشركاء الدوليين. سوف يبحثون عن الضوء الأخضر من صندوق النقد الدولي. في الوقت نفسه، نأمل أن تكون هذه هي الخطوة الأولى لبرنامج شريحة الائتمان الأعلى الذي تعتمد عليه أوكرانيا في الربيع المقبل.

نحن ممتنون لفريق صندوق النقد الدولي على عملهم المكثف والمهني خلال هذين الشهرين الماضيين المليئين بالتحديات. كان هناك اتصال مستمر، وعقد الحزبان مؤتمرات ليلا ونهارا، وانتهينا من اتفاقنا خلال هجوم صاروخي. أضاف هذا أهمية لكل كلمة قيلت وكل قرار تم اتخاذه.

لا يمكن اعتبار فقدان أي قدرة ميزة، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن يفتح بعض الأجزاء الجديدة من شخصية المرء. في حالتي، أعتقد أنه سمح لي بتقوية تركيزي، فلا أسمع ضوضاء خارجية أو محيطية – لا شيء يشتت انتباهي بالمعنى الحرفي أو المجازي.

البنوك المركزية لديها فكرة الصمت النقدي، حيث يلتزم البنك وجميع موظفيه بالهدوء مع الأطراف الخارجية قبل أسبوع من اجتماع لجنة اتخاذ القرار بشأن السياسة النقدية للاستماع إلى بعضهم البعض باهتمام، والتركيز على أهم القضايا، وعدم ارتكاب أخطاء في القرارات الرئيسية. لذا، في حالتي، يسمح لي غياب الضوضاء بالدخول إلى نظام الصمت النقدي هذا عندما يكون ذلك ضرورياً والتركيز على القضية الأكثر أهمية.